

Distr.: General
12 August 2016



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومي ألفت عنايتكم إلى ما يلي:

يستمر ممثلو النظام السوري في استغلال منابر الأمم المتحدة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم ضد الإنسانية والفظائع الجماعية التي يستمر النظام في ارتكابها بشكل ممنهج من خلال محاولاته تشويه الحقائق وتزييفها وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية نتائج سياساته الإجرامية اللامسؤولة الفاشلة، ومحاولاته إسباغ صفة الإرهاب أولاً على الشعب السوري الذي خرج في ثورة شعبية سلمية، ومن ثم على الدول التي ساندت حقوق الشعب السوري وأدانت الجرائم المروعة والفظيعة التي ترتكب بحقه. ومن ضمن ذلك الاستغلال توجيهه عدة رسائل تتضمن أكاذيب مختلقة ضد بلادي وآخرها ما ورد في رسالته المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/594).

إن دولة قطر، وإذ ترفض رفضاً قاطعاً جميع المزاعم التي وردت في رسائل مندوب النظام السوري، تعيد التأكيد على الحقائق التالية:

- يأتي بروز وتعاضم الإرهاب في سوريا وانتشاره نتيجةً لسياسات النظام السوري الإرهابية واعتداءاته الوحشية المستمرة ضد الشعب السوري، وتعاونيه مع التنظيمات الإرهابية ودعمها من أجل بقاءه، حيث يواصل النظام سياسة القتل والترويع ومحاصرة المدن وشن الهجمات الجوية على المدنيين وتدمير المدارس ودور العبادة والمستشفيات والمؤسسات الطبية واستهداف الكوادر الطبية والعاملين في المجال الإنساني وإعاقة وصول الإمدادات الطبية للمرضى والاحتاجين والاستهانة بجميع المعايير الأخلاقية والإنسانية والقانونية، وبشكل يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك إرهاب هذا النظام.



- تكرر دولة قطر إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه، وحيثما ارتكب، وأيا كانت أغراضه، على أساس أنه يعد واحدا من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، كما تعيد التأكيد على ضرورة قيام جميع الدول بمكافحة الإرهاب بكل الوسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. وتحدد دولة قطر التزامها بمواصلة بذل الجهود للتصدي لهذه الظاهرة، وبدعم الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم.
 - ينطلق موقف دولة قطر المبدئي حيال الأزمة في سورية من التزامها بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية بدعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها والتمتع بحياة كريمة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها. وينبع موقفها كذلك من رفضها التام للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحرصها على الحل السلمي للنزاعات.
 - تجدد دولة قطر موقفها بدعم الحل السياسي للأزمة في سورية المستند إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتشكيل هيئة حكم انتقالي تتمتع بكافة الصلاحيات، وبما يحقق تطلعات الشعب السوري، وبما يحفظ وحدة سورية الوطنية والإقليمية واستقلالها وسيادتها. وإيماننا منها بالحل السياسي، شاركت دولة قطر في الاجتماعات الدولية المتعلقة بالأزمة السورية بدءاً من اجتماع جنيف عام ٢٠١٢، كما أنها عضو فعال في مجموعة الدعم الدولية المعنية بسوريا.
 - تجدد دولة قطر التزامها بمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنهاء معاناة الشعب السوري.
- وتكرر دولة قطر مطالبتها للأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين في سورية من الجرائم التي يتعرضون لها على أيدي النظام السوري، واتخاذ الخطوات الكفيلة بمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سورية، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب وإحالتهم إلى العدالة الدولية.

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوبة الدائمة
